مـــلاحظـــــات وردود

على رسالة

"مجمـل مسـائـل الإيمـان العلميـة فـي أصـول العقيـدة السـلفيـة "

لكاتِبِيها

حسين العوايشة

سليم الهلالي

محمد موسى نصر

علي الحلبي

مشهور حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فقد اطلعت على رسالة " **مجمل مسائل الإيمان العلمية في أصول العقيدة السلفية** "، لكاتبيها: حسين العوايشة، ومحمد موسى نصر، وسليم الهلالي، وعلي الحلبي، ومشهور حسن، والمنشورة في موقع "شبكة سحاب السلفية "على الإنترنت .. وهي رسالة لا تتعدى صفحاتها خمس صفحات .. ألفيت فيها من الضعف، والاضطراب، والتناقض، والخطأ .. ما حملني على كتابة هذه التعقيبات اليسيرة الموجزة، إشفاقاً بالأمة، ونصحاً لشبابها، وكاتبي هذه الرسالة .. عسى الله تعالى أن يهدينا جميعاً إلى سواء السبيل، إنه تعالى على ما يشاء قدير.

وقد قسموا رسالتهم إلى مقدمة، وثمانية أبواب: الإيمان، والكفر، والصلاة، والحكم بغير ما أنزل الله، والولاء والبراء، والمرجئة، والخوارج، والجهاد في سبيل الله .. ثم ختموها بخاتمة، وبيان المكتبة المنهجية التي ينصحون بها طالب العلم.

وإليك الآن بعض الملاحظات والتعقيبات، والردود مسلسلة بحسب تسلسل الأبواب الواردة أعلاه:

ـ قولهم تحت باب [الإيمان].

قالوا: الإيمان اعتقاد بالجنان، وقول باللسان، وعمل بالأركان ا– هـ.

قلت: ولو قالوا " وعمل بالجوارح بدلاً من قولهم وعمل بالأركان " لكان أدق وأصوب؛ لأن العمل بالأركان لا تدخل فيه جميع الطاعات التي تدخل في مسمى الإيمان .. بخلاف العمل بالجوارح العامة والشاملة لجميع الطاعات التي تدخل في مسمى الإيمان .. وهذا هو الأقرب والمطابق لتعريفات السلف للإيمان.

قالوا: ليس من مقالات أهل السنة: أن الإيمان هو تصديق القلب أو تصديقه والنطق باللسان ـ فقط ـ دون عمل الجوارح، ومن قال ذلك فهو ضال ..ا– هـ.

قلت: مفهوم كلامهم أن من قال أن الإيمان تصديق بالقلب، ونطق باللسان، وعمل بالجوارح .. فهو قد قال بمقال من مقالات أهل السنة!

وعلى مفهوم كلامهم هذا نسجل الملاحظتين التاليتين:

١– القول بأن الإيمان هو تصديق القلب .. و .. و .. لا يصح؛ لأن تصديق القلب عمل واحد من أعمال القلب، والإيمان يشمل جميع أعمال القلب كالخوف، والخشية، والمحبة،

والانقياد، والتصديق .. وغير ذلك . لذا فإن الصواب أن يقال " اعتقاد القلب أو اعتقاد الجنان " ولا يجوز أن نقول كلاماً يُفهم منه خلاف ذلك.

٢- هذا القول مخالف لقولهم الأول بأن الإيمان " اعتقاد بالجنان .." ..؟!

قالوا: الإيمان .. ينقص بالمعصية حتى يزول؛ فلا يبقى منه شيء ا- هـ.

قلت: يُفهم من كلامهم أن الإيمان يزول بالمعصية أو بالمداومة على المعصية حتى لا يبقى منه شيء .. وهذا تعبير خاطئ؛ لأن المعاصي . التي هي دون الكفر . مهما تراكمت على صاحبها لا تزيل عنه مطلق الإيمان ..!

ولو قالوا: ينقص الإيمان بالمعصية ولا يزول مطلقاً إلا بالكفر .. لكان التعبير أدق وأصوب .

قالوا: الحق في مسألة (الإيمان) و (العمل)، وصلة بعضهما ببعض من حيث التلازم نقصاً أو زيادة، ثبوتاً أو انتفاءً، هو ما تضمنه كلام شيخ الإسلام وهو قوله رحمه الله:" فأصل الإيمان في القلب وهو قول القلب وعمله، وهو إقرار بالتصديق والحب والانقياد، وما كان في القلب فلا بد أن يظهر موجبه ومقتضاه على الجوارح، وإذا لم يعمل بموجبه ومقتضاه دل على عدمه أو ضعفه، ولهذا كانت الأعمال الظاهرة من موجب إيمان القلب ومقتضاه، وهي تصديق لما في القلب ودليل عليه وشاهد له، وهي شعبة من مجموع الإيمان المطلق وبعض له؛ لكن ما في القلب هو الأصل لما على الجوارح " ا- هـ.

قلت: هذا القول منهم يدل على قدرة عالية لدى القوم على التدليس، والغش، وعلى تقويل أهل العلم ما لم يقولوا .. وإليك بيان ذلك:

١- قولهم أن الحق في مسألة (الأيمان) و (العمل) وصلة بعضهما ببعض .. الخ! ووضعهم لكلمة الإيمان بين قوسين، وكلمة العمل كذلك بين قوسين ليميزوا للقارئ الإيمان عن العمل .. يفيد ويدل على أن الإيمان عند القوم شيء .. والعمل شيء آخر .. وأن العمل لا يدخل في الإيمان .. ولو كان يدخل لما ميزوه وأخرجوه عن مسمى الإيمان كعنصر آخر لينظروا العلاقة بينه وبين الإيمان !

٢- الكلام المنقول عن ابن تيمية يفيد بيان العلاقة بين الظاهر والباطن وأثر كل منهما على الآخر .. ولم يتكلم على علاقة الإيمان بالعمل كما يقول هؤلاء!!

فقولهم " هو ما تضمنه كلام شيخ الإسلام .." يفيد للقارئ أن شيخ الإسلام يتكلم عن علاقة الإيمان بالعمل .. وليس عن علاقة الباطن بالظاهر، والعكس ..!!

٣- فإذا علمت أن شيخ الإسلام يتكلم في هذه الفقرة المنقولة عنه عن علاقة الباطن بالجوارح الظاهرة .. واستدلال القوم بكلامه .. علمت أن مرادهم وقصدهم من الإيمان هو الباطن .. والعمل هو ما ظهر على الجوارح ..!!

وهذا تدليس دقيق خفي قد لا يقف عليه كثير من القراء .. أرادوا فيه أن يقولوا للقارئ بطريقة مبطنة خفية . يسهل التملص منها عند إدانتهم بالإرجاء . أن الإيمان الذي ينجي صاحبه مقره الباطن .. فمن أتى بالاعتقاد الباطن فهو مؤمن .. وما سوى ذلك فهي أعمال تمارس على الجوارح لا تدخل في الإيمان .. ولا يمكن أن تنفي الإيمان من الباطن .. وهذا كله كما قال شيخ الإسلام ..!!

٤- هذه الفقرة قالها شيخ الإسلام في الفتاوى ٧/٦٤٤، ننصح القارئ أن يقرأ ما قبلها وما بعدها ليتضح له ما ذكرنا .. وما يريده شيخ الإسلام من كلامه الآنف الذكر!

وبخاصة أن القوم . لما لم يجدوا في كلام شيخ الإسلام ما يسعفهم ويسعف باطلهم . قسموا هذه الفقرة المنقولة عن شيخ الإسلام إلى خمس فقرات .. وأضافوا إلى كل فقرة أقواسهم .. وجملهم الاعتراضية .. وعلاماتهم الترقيمية .. وأكثروا منها .. ليضفوا عليها معنىً آخر . ينسجم مع أهوائهم . لا يريده ولا يقصده شيخ الإسلام ..!!

وهذا من فنون القوم وطرقهم . الخفية الخبيثة . في التزوير والتحريف والتشويه .. ينبغي للقارئ أن يتفطن لها حتى لا يقع في شباك القوم!

٥- بعد كل الذي تقدم نقول: قولهم " الحق في مسألة (الإيمان) و (العمل) وصلة بعضهما ببعض ..!" هو تعبير خاطئ لا يصح، وهو حمال أوجه .. والصواب أن يقولوا: الحق في مسألة علاقة الباطن بالظاهر .. وصلة بعضهما ببعض .. الخ !

قالوا: أعمال الجوارح . عدا الصلاة . على ما سيأتي تفصيله . إن شاء الله . إما أن تكون من كمال الإيمان الواجب، أو كماله المستحب؛ كل بحسبه . كما تقدم من كلام شيخ الإسلام! . فواجبها واجب، ومستحبها مستحب.

وأما مصطلح شرط الكمال الذي كثر الخوض فيه اليوم: فإنه مصطلح حادث لم يرد .. وعليه فإن استعماله وفق البيان التفصيلي المتقدم لا مشاحة فيه؛ مع التنبيه إلى أن ذكر الشرط فيه لغوي بمعنى أعلى درجات الواجب؛ لا اصطلاحي بما يلزم منه الخروج عن ماهية الشيء ا- هـ.

قلت: هذا كلام باطل **نرد عليه في النقاط التالية**:

١- أن هذا القول معناه إخراج مطلق العمل كشرط لصحة الإيمان عدا الصلاة؛ والصلاة فيها خلاف، وخلافهم فيها أنها ليست شرطاً ..!

٢- أن هذا القول مفاده إخراج العمل الظاهر بالتوحيد كشرط لصحة الإيمان؛ أي من أتى بالتصديق والإقرار فهو . عندهم . مؤمن وإن لم يأت بالتوحيد كعمل ظاهر ..!

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: لا خلاف أن التوحيد لا بد أن يكون بالقلب واللسان والعمل، فإن اختل شيء من هذا لم يكن الرجل مسلماً، فإن عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس وأمثالهما .. ا- هـ.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ففي القرآن والسنة من نفي الإيمان عمن لم يأت بالعمل موضع كثيرة كما نفى فيها الإيمان عن المنافق ا- هـ.

٣- أن هذا القول مناقض لتعريف السلف بأن الإيمان اعتقاد وقول وعمل .. ومناقض كذلك لفهمهم وتفسيراتهم لهذا التعريف؛ والذي يتلخص بقولهم: أن عمل القلب منه ما يكون شرطاً لصحة الإيمان، ومنه ما يكون واجباً . كمدافعة القلب للرياء الشرك الخفي . ومنه ما يكون مستحباً .

وكذلك قول اللسان وعمله: منه ما يكون شرطاً . كالشهادتين . ومنه ما يكون واجباً . كالتلاوة في مواضع، وكالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصدع بالحق في مواضع . ومنه ما يكون مستحباً؛ كالمحافظة على بعض الأذكار في اليوم والليلة، وغير ذلك.

وكذلك عمل الجوارح أو الأعمال الظاهرة: منها ما يكون شرطاً . كالعمل بالتوحيد والصلاة . ومنها ما يكون واجباً، ومنها ما يكون مستحباً ..!

هذا الفهم لازم لكل من يقول بأن الأيمان: اعتقاد وقول وعمل . وأيما امرئٍ يأتي بتعريف السلف للإيمان ولم يأت بهذا الفهم الآنف الذكر .. فهو كمن يقول بالشيء وضده في آنٍ واحد .. وهو مخالف لنصوص الكتاب والسنة، وفهم سلف الأمة لمسمى الإيمان.

٤- هذا القول لهم هو عين قول أهل الإرجاء .. وخلاف أصحابنا هؤلاء مع أهل الإرجاء ومذهبهم خلاف صوري لا حقيقي، **وإليك بيان ذلك**:

المرجئة يقولون: الإيمان تصديق . أو اعتقاد . وقول .. والعمل منه الواجب، ومنه المستحب لكن لا ندخله في مسمى الإيمان .. ولا نجعله شرطاً لصحة الإيمان!

وهؤلاء قالوا: الإيمان تصديق . أو اعتقاد . وقول .. والعمل منه الواجب، ومنه المستحب لكن ندخله في مسمى الإيمان .. ولا نجعله شرطاً لصحة الإيمان!

فهي نفس النتيجة، ونفس التقرير والتأصيل .. والخلاف بينهما خلاف صوري كلامي لا يلحق به أي تبعات .. وهو هل يدخل العمل في مسمى الإيمان أم لا .. فقط !!

٥- أن القول بإيمان المرء الذي يأتي بالتصديق والإقرار .. وإن لم يأت بشيء من الأعمال الظاهرة .كما يقول هؤلاء! . عده السلف قولاً كفرياً باطلاً ..!!

قال ابن تيمية في الفتاوى ٧/٢٠٩: قال حنبل: حدثنا الحميدي قال: وأخبرت أن ناساً يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئاً حتى يموت، ويصلي مستدبر القبلة حتى يموت، فهو مؤمن ما لم يكن جاحداً، إذا علم أن تركه ذلك فيه إيمانه إذا كان مقراً بالفرائض واستقبال القبلة، فقلت: هذا الكفر الصراح، وخلاف كتاب الله وسنة رسوله وعلماء المسلمين، قال تعالى:﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾.

وقال حنبل: سمعت أبا عبد الله أحمد بن حنبل يقول: من قال هذا فقد كفر بالله ورد على أمره، وعلى الرسول ما جاء به عن الله ا- هـ.

وقال الآجري في كتابه أخلاق العلماء: فالأعمال بالجوارح تصديق عن الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق الإيمان بعمله؛ مثل الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه لهذه، ورضي لنفسه بالمعرفة والقول دون العمل لم يكن مؤمناً، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان تركه للعمل تكذيباً منه لإيمانه، وكان العمل بما ذكرنا تصديقاً منه لإيمانه، فاعلم ذلك. هذا مذهب علماء المسلمين قديماً وحديثاً، فمن قال غير هذا فهو مرجئ خبيث، احذره على دينك، والدليل على هذا قول الله ﷻ:﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ ا- هـ.

٦- هذا القول منهم مناقض ومغاير لقولهم بعلاقة الظاهر بالباطن وبتأثير وتأثر كل منهما بالآخر ..!

كيف يمكن التوفيق بين قولهم بإيمان القلب وانقياده وطاعته .. وبين قولهم بإيمان المرء مع شروده عن الطاعة الظاهرة ..؟!

كيف يمكن أن يكون مؤمناً منقاداً في باطنه وهو في ظاهره شارد عن مطلق الطاعة ..؟!!

فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال:" ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب ".

هذا قول نبينا ﷺ الذي لا ينطق عن الهوى .. بينما أصحابنا هؤلاء يقولون: قلب مؤمن صالح ينجي صاحبه .. وجسد فاسد متمرد شارد عن الطاعة .. هذا لازم قولهم ومعناه!

قال ابن تيمية رحمه الله: فإذا كان فيه . أي القلب . معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، لا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب .. فإذا كان القلب صالحاً بما فيه من الإيمان علماً وعملاً قلبياً، لزم ضرورة صلاح الجسد بالقول الظاهر والعمل بالإيمان المطلق، كما قال أئمة الحديث: قول وعمل؛ قول باطن وظاهر، وعمل باطن وظاهر، والظاهر تابع للباطن لازم له متى صلح الباطن صلح الظاهر، وإذا فسد فسد .. وإذا قام بالقلب التصديق به والمحبة له لزمه ضرورة أن يتحرك البدن بموجب ذلك من الأقوال الظاهرة، والأعمال الظاهرة، فما يظهر على البدن من الأقوال والأعمال هو موجب ما في القلب ولازمه، ودليله ومعلوله، كما أن ما يقوم بالبدن من الأقوال والأعمال له أيضاً تأثير فيما في القلب، فكل منهما يؤثر في الآخر .. فالظاهر والباطن متلازمان لا يكون الظاهر مستقيماً إلا مع استقامة الباطن، وإذا استقام الباطن فلا بد أن يستقيم الظاهر ا– هـ.

٧– قولهم " كما تقدم في كلام شيخ الإسلام .. " ليوهموا القارئ أن دليلنا على هذا التأصيل المنحرف هو ما قاله ابن تيمية وقد تقدم كلامه ..!

أقول: وهذا عين الكذب على شيخ الإسلام .. فكل ما تقدم من نقلهم عن ابن تيمية تلك الفقرة التي ذكرناها لك . أيها القارئ . والتي يتكلم فيها شيخ الإسلام عن علاقة الظاهر بالباطن .. ولم يشر فيها قط إلى ما يُحاول هؤلاء أن يقولوه إياه !!

فأين كلام شيخ الإسلام بأن أعمال الجوارح إما أن تكون من كمال الإيمان الواجب، وإما أن تكون من كمال الإيمان المستحب .. أي لا يوجد منها شيء كشرط لصحة الإيمان ؟!!

٩– وأخيراً . وليس آخراً . نقول لهؤلاء الشيوخ الذين يتشدقون بالسلفية: أهكذا يكون عندكم تقرير مسائل العقائد ويكون الاستدلال عليها .. فأين قولكم بضرورة الرجوع إلى الكتاب والسنة وفهم الصحابة .. أين قولكم بمحاربة التقليد وبخاصة في مسائل الاعتقاد .. ونحن لا نرى لكم هنا فيما تقررونه سوى التقليد .. وبطريقة ملتوية غير أمينة ؟!!

أهذه هي السلفية التي تدعون إليها .. أهذا هو التقليد الذي تحاربونه .. أبمثل هذا تقوم الحجة على العباد والمخالفين .. هلاّ أظهرتم لنا أدلتكم من الكتاب والسنة .. وأنَّى ؟!!

ـ قولهم تحت باب [الكفر].

قالوا: من ثبت إسلامه بيقين؛ لم يزل عنه ذلك إلا بيقين ا– هـ.

قلت: ولو قالوا من كان إسلامه صريحاً لا يخرج منه إلا بكفر بواح صريح .. أو الإسلام الصريح لا ينقضه إلا الكفر البواح الصريح لكان أصوب وأدق من قولهم (بيقين) .. **وذلك لسببين:**

أولهما: أن علم اليقين في كثير من الأحيان متعذر، وغير مقدور .. ففي مثل هذه الحالات يُحكم بغلبة الظن، والراجح، وليس باليقين .. الذي لا يقبل إلا احتمالاً واحداً .. والذي يفيد العلم التام بالشيء الذي لا يقبل أدنى شكٍّ!

كأن تبشر المشركين وهم في قبورهم . عملاً بالسنة . بالنار .. فيقال لك: وما أدراك أنه لا يوجد مسلم دفن خطأ فيها .. أو كان مستتر الإيمان فلم يعرف إيمانه فدفن فيها .. فكيف تبشر الجميع بالنار ..؟!

الجواب: هو اعتماد غلبة الظن، والعمل بالراجح . وليس بالظن . وبالقرائن المعينة على ذلك .. ولو ألزمنا أنفسنا بعلم اليقين لما استطعنا أن نبشر أحداً بالنار .. لأن علم اليقين لا سبيل لك إليه في مثل هذه المواضع، وكثير من المواضع ..!

كما أن اشتراط العمل بعلم اليقين . في مثل هذه المواضع . يحيل بينك وبين جهاد كثير من الكفار، ويجعلك تعيش هواجس التردد والوقوع في الاحتمالات، والافتراضات .. ربما هذا الجندي المشرك أسلم قبل عشرة دقائق .. ولربما كان مكرهاً على الخروج والقتال .. ولربما قال لا إله إلا الله وأنت لم تسمعه .. وربما كان مسلماً وأنت لا تعرف، وربما .. وربما .. فهذه الاحتمالات والهواجس والتساؤلات . التي ما أنزل الله بها من سلطان . كلها تلزمك إن أردت أن تعمل بعين اليقين ..!!

ثانياً: عندما تحكم على شخص بعينه أنه مسلم بيقين .. فأنت حكمت عليه بالإسلام الظاهر والباطن .. والذي ينجيه يوم القيامة .. ويدخله الجنة؛ لأن كل من أسلم بيقين دخل الجنة بيقين .. وهذا من التزكية على الله بغير علم .. لا سلطان لأحد أن يقول به من غير بينة أو دليل .. وهو يلزمك أن تحكم على المنافق الذي يظهر لك الإسلام بأنه مسلم بيقين وأنه من أهل النجاة والجنان..!

كذلك هذا الذي يلقي على المسلمين السلام .. فهو يُعامل معاملة المسلمين على اعتبار غلبة الظن والراجح .. وليس على اعتبار أن إسلامه ثبت بيقين ..!

وكذلك الذي يظهر الشهادتين في أجواء القتال، وتحت سطوة السيوف .. فأنت تحكم عليه بالإسلام وتكف عن قتاله وقتله على اعتبار غلبة الظن، والراجح .. وليس على اعتبار إسلامه بيقين ..!

فعلم اليقين يُلزم بشق البطون ومعرفة ما في القلوب .. وأخشى أن يكون هذا هو مراد القوم ولا يُستبعد .. لتأصيلاتهم ونشراتهم الأخرى التي تفيد هذا المعنى .. والله تعالى أعلم.

. تنبيه: من أطلق من أهل العلم قولهم: من ثبت له عقد الإسلام بيقين .. لا يزول بالشك ونحو ذلك .. فإنهم يريدون من ثبت إسلامه بفعل أو قول ظاهر لا يزول إلا بكفر ظاهر؛ سواء كان هذا الكفر الظاهر مبعثه الاعتقاد، أو القول، أو العمل.

فهذا المعنى صحيح ولا حرج فيه . إن شاء الله .كما قدمنا .. والذي حملنا على هذا التفصيل وإبداء هذا التحفظ على مقولة القوم هي أصولهم الباطلة التي مبعثها الإرجاء والتجهم .. التي تلزم بشق البطون ومعرفة ما فيها!

قالوا: ليس كل قول أو فعل . وصفته النصوص بالكفر . يكون كفراً مخرجاً عن الملة؛ إذ الكفر كفران: أصغر وأكبر، فالحكم على هذه الأقوال أو الأفعال إنما يكون على نسق طريقة علماء أهل السنة وأحكامهم ا– هـ.

قلت: في هذا القول إشكال أبينه في النقاط التالية:

١– لو أضافوا كلمة (اعتقاد) إلى كلامهم لكان أكمل وأدق؛ بحيث يصبح كالتالي: ليس كل قول أو فعل أو اعتقادٍ ..الخ!

فإن قيل هل في الاعتقاد كفر أكبر وأصغر كما في القول والفعل ..؟

أقول: نعم .. ومثاله الرياء . وهو من عمل القلب . فهو شرك .. ولكن ليس بالشرك الذي يخرج صاحبه من الملة، وقد سماه النبي ﷺ بالشرك الأصغر .

٢– قولهم بأن الحكم على هذه الأقوال والأفعال إنما يكون على نسق طريقة علماء أهل السنة وأحكامهم .. غير دقيق ولا صحيح ..!

والصواب أن يُقال: أن مرد الحكم على هذه الأفعال والأقوال بأنها كفر أصغر لنصوص الكتاب والسنة التي تصرف الكفر الأكبر عن هذه الأقوال والأفعال .. ولا دخل لبشر في هذه المواضع؛ لأن الأحكام الشرعية هي وقف للشارع وحده.

فإذا أطلق الشارع على شيء بأنه كفر لا يجوز صرف هذا الكفر عن ظاهره ودلالته الشرعية إلى الكفر الأصغر إلا بدليل شرعي آخر، أو قرينة شرعية أخرى تلزم بصرف هذا الكفر عن ظاهره إلى الكفر الأصغر، أو الكفر دون كفر .. وإلا فلا.

بهذا الضابط يُعرف الكفر الأكبر من الكفر الأصغر .. وليس بشيء آخر من كلام البشر .. أياً كان هذا البشر!

٣– هذا الحرص منهم على نسق العلماء في هذا الموضع .. مخالف لما قرروه في أول كلامهم بأن " التكفير حكم شرعي، مرده إلى الله تعالى ورسوله " ..؟!

قالوا: لا يجوز إيقاع حكم التكفير على أي مسلم؛ إلا من دل الكتاب والسنة على كفره دلالة واضحة، صريحة بينة، فلا يكفي في ذلك مجرد الشبهة والظن ا– هـ.

قلت: هذا كلام حق لا خلاف عليه .. لكن أليس هو تكرار لقولهم " من ثبت إسلامه بيقين، لم يزل عنه ذلك إلا بيقين " .. أم أنهم يريدون هنا معناً آخر غير معنى " اليقين " الذي يفيد شق البطون والغوص في القلوب .. كما أشرنا إلى ذلك من قبل ..؟!!

ألم أقل لكم أن مصطلحات القوم مخيفة مريبة، وأننا معذورون عندما نبدي تحفظنا منها .. ومن قائليها !

قالوا: قد يرد في الكتاب والسنة ما يُفهم منه أن هذا القول، أو العمل، أو الاعتقاد كفر، ولا يُكفَّر به أحد عيناً إلا إذا أقيمت عليه الحجة بتحقق الشروط . علماً، وقصداً، واختياراً . وانتفاء الموانع؛ وهي عكس هذه، وأضادها ا– هـ.

قلت: نسجل مآخذنا على كلامهم هذا .. في النقاط التالية:

١– قيام الحجة تكون شرطاً للتكفير عند وقوع المخالف في المخالفة الشرعية . التي تقتضي التكفير . عن عجز لا يمكن له دفعه .. فتأتي الحجة لتدفع عنه العجز في إدراك ما قد خالف فيه .. وهذا أمر كان ينبغي الإشارة إليه عند الحديث عن قيام الحجة؛ وبخاصة أن مسألة قيام الحجة أصبحت ذريعة للإمساك عن تكفير طواغيت مجرمين .. كفروا من جهات نواقض الإسلام جميعها !! كلما أُريد تكفير طاغوت من طواغيت الأرض أعلم من إبليس .. يعترضون عليك بقولهم: هل أقمت عليه الحجة أولاً ..؟!!

٢– توصيفهم لقيام الحجة . التي لا يجوز تكفير المعين إلا بها . بأنها هي التي تحقق شروط التكفير .. والتي هي بأن يكون كفر هذا المعين صادراً عن علم، وقصد، واختيار .. أي عالماً قاصداً مختاراً للكفر .. وتتحقق من ثبوت ذلك عنده .. فإذا انتفى شرط من هذه الشروط . العلم، أو القصد، أو الاختيار . وجد المانع الذي يمنع من تكفير هذا المعين ..!!

أقول: هذا التوصيف لقيام الحجة هو باطل .. ثم باطل .. ثم باطل .. ما أنزل الله به من سلطان .. ليس عليه دليل من الكتاب والسنة .. وما قال به عالم معتبر .. وهو من بنات رؤوسهم وأهوائهم وشبهاتهم لا غير .. وهو دليل على أنهم لا يعرفون معنى الحجة الشرعية التي يشترطون قيامها .. أو أنهم يعرفون لكنهم يتجاهلون !!

وبيان ذلك من أوجه:

منها: يوجد فرق بين قيام الحجة . وقد ذكرنا متى يشترط قيامها . وبين اشتراط التثبت قبل التكفير بأن هذا المعين قد وقع في الكفر عالماً به، قاصداً له، ومختارا ..؟!!

ومنها: يريدون بشرط الاختيار هو ما يضاد الإكراه .. والذي يقع في الكفر مكرهاً لا يُقال لا يكفر حتى تقيم عليه الحجة .. فالمكره ليس جاهلاً ولا متأولاً .. حتى تشترط قيام الحجة عليه ..!!

فقيام الحجة . واشتراطها . تُذكر عند مورد الجهل . أو التأويل الخاطئ المستساغ والمعتبر شرعاً . الذي لا يمكن دفعه .. فأين المكره وموقعه من كل هذا .. حتى يُقال يجب أن تقيم عليه الحجة أولاً ؟!!

ومنها: أن القصد والمقاصد مقرها القلوب والنوايا .. فاشتراطهم أن يكون قاصداً للكفر في قلبه .. وأن تتحرى قصده قبل تكفيره .. هذا مذهب جهم الضال الذي يشترط الغوص في القلوب، وشق البطون وفحصها، ومعرفة ما استقر فيها .. قبل إصدار التكفير ..!

ولما كان معرفة ما في القلوب .. وشق البطون متعثر في غالب الأحوال . إن لم يكن في كل الأحوال . لزمك . على شرطهم الفاسد هذا . أن لا تكفر أحداً مهما كان كفره بواحاً؛ لأنك لا تعرف هل فعل ما فعل من الكفر البواح عن قصد أم لا .. وهل هو قاصد لذلك من قلبه أم لا..؟!!

ومنها: أننا نقول لهم من استهزأ بدين الله تعالى على وجه اللعب والتسلية والتندر .. غير قاصد للكفر، ولا معتقد له .. يكفر عندكم أم لا ..؟!

فإن قالوا: لا يكفر .. فقد كذبوا الله ورسوله؛ لأن الله تعالى يقول:﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ * لاَ تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ التوبة:٦٥-٦٦.

فهؤلاء اعتذروا بأنهم لم يكونوا قاصدين للكفر . ولا معتقدين له . لما قالوا ما قالوا .. وإنما كان فعلهم على وجه الخوض واللعب، ليتجوزوا بذلك عناء الطريق والسفر .. والقرآن صدقهم على ذلك، ولم يكذبهم .. ومع ذلك قال لهم:﴿ لاَ تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ .

قال ابن تيمية: قد دلت هذه الآية على أن كل من تنقص رسول الله ﷺ جاداً أو هازلاً فقد كفر .. فقد أخبر أنهم كفروا بعد إيمانهم مع قولهم إنا تكلمنا بالكفر من غير اعتقادٍ له، بل كنا نخوض ونلعب ..

وقال: ولم يقل قد كذبتم في قولكم إنما كنا نخوض ونلعب فلم يكذبهم في هذا العذر كما كذبهم في سائر ما أظهروه من العذر الذي يوجب براءتهم من الكفر لو كانوا صادقين، بل بين لهم أنهم كفروا بعد إيمانهم بهذا الخوض واللعب.

وإذا تبين أن مذهب سلف الأمة ومن اتبعهم من الخلف أن هذه المقالة في نفسها كفر استحلها أو لم يستحلها، فالدليل على ذلك جميع ما قدمناه في المسالة الأولى من الدليل على كفر الساب، وما ذكرناه من الأحاديث والآثار فإنما هي أدلة بينة في أن نفس أذى الله ورسوله كفر، مع قطع النظر عن اعتقاد التحريم وجوداً وعدماً ا– هـ.

وقال ابن العربي: لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جدَّاً أو هزلاً، وهو كيفما كان كفر؛ فإن الهزل بالكفر كفر، لا خلاف فيه بين الأمة ا– هـ.

فإن قالوا: لا .. هو كافر وإن لم يكن قاصداً للكفر . وهو الحق . .. نقول لهم: بطلت . بإقراركم هذا . أصولكم الفاسدة التي تشترطون فيها " القصد " للتكفير ..!

ومنها: أننا نقول لهم كذلك هذا الذي يُعرَض عليه العلم .. ثم هو يُعرِض عنه .. ثم هو بسبب إعراضه عن العلم وعن تعلم العلم .. يقع في الكفر البواح .. يكفر عندكم أم لا ..؟!

فإن قالوا: لا يكفر حتى يعلم أن الذي فعله من الكفر البواح ..؟!

نقول لهم: العلم معروض عليه .. وهو ميسر له بأقل جهد يبذله .. لكنه هو الذي يعرض عن العلم، وعن تعلم العلم .. هو الذي يحرص أن لا يسمع كلام الله وكلام رسوله .. فكيف السبيل إلى تعليمه بمغبة ما هو عليه من الكفر ..؟!

فإن قالوا بعد كل ذلك: لا بد من أن يكون عالماً بالكفر .. حتى يُكفّر ؟!!

نقول لهم: قد كذبتم نصوص الكتاب والسنة العديدة التي تفيد كفر الإعراض .. وكفر الجهل .. ووصف المشركين بالكفر والشرك مع أنهم لا يعلمون .. ولا يفقهون .. ولا يعقلون .. وما أكثر الآيات الدالة على ذلك!

فإن قالوا: لا .. هو كافر .. وإن كان لا يعلم .. لأن العلم مبذول له لكنه هو الذي لا يريد أن يعلم أو يتعلم .. نقول لهم: قد أبطلتم بذلك أصولكم الفاسدة . التي تسمونها زوراً وعدواناً بالسلفية! . التي تشترطون فيها لتكفير المعين العلم أو أن يكون عالماً بالكفر الذي يقوم به بأنه كفر، قاصداً له .. ينتفي التكفير بانتفائه !

قال تعالى:﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا* أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ﴾.

فهؤلاء قد أثبت الله تعالى لهم الكفر مع ظنهم أنهم ممن يحسنون صنعاً .. ومع انتفاء أن يكون قصدهم الكفر .. فهم لا يقرون أنهم على خطأ فضلاً عن أن يقروا لك أنهم يقصدون الكفر .. ومع ذلك قال تعالى عنهم:﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا... فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ ﴾.

قال ابن جرير في التفسير: والصواب من القول في ذلك عندنا، أن يقال: إن الله ﷻ عنى بقوله ﴿ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ كل عامل عملاً يحسبه فيه مصيباً، وأنه لله بفعله ذلك مطيع مُرضٍ، وهو بفعله ذلك لله مسخط، وعن طريق أهل الإيمان به جائر كالرهبانية والشمامسة وأمثالهم من أهل الاجتهاد في ضلالهم وهم مع ذلك من فعلهم واجتهادهم بالله كفرة، من أهل أي دين كانوا.

وقوله:﴿ وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ يقول: وهم يظنون أنهم بفعلهم ذلك لله مطيعون، وفيما ندب من عباده إليه مجتهدون، وهذا من أدل الدلائل على خطأ قول من زعم أنه لا يكفر بالله أحد إلا من حيث يقصد إلى الكفر بعد العلم بوحدانيته ..ا– هـ.

وقال ابن حجر في الفتح تحت باب من ترك قتال الخوارج للتألف ١٢/٣١٥: وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد الخروج منه ومن غير أن يختار ديناً على دين الإسلام، وأن الخوارج شر الفرق المبتدعة ..ا– هـ.

وقال ابن تيمية في الصارم، ص ١٧٧: وبالجملة فمن قال أو فعل ما هو كفر كفَرَ بذلك وإن لم يقصد أن يكون كافراً؛ إذ لا يقصد الكفر أحدٌ إلا ما شاء الله ا– هـ.

ـ تنبيه: يُشرع تحري القصد عند وقوع المرء في الكفر المتشابه المحتمل .. الذي يحتمل الكفر من وجه .. ومن وجه آخر يحتمل غير ذلك .. ففي مثل هذه الحالات لا يجوز اقتحام غمار التكفير والتسرع إليه إلا بعد التثبت ومعرفة أي الوجهين يقصد ويريد .

ونحن خلافنا مع القوم ليس حول من يقع في الكفر المتشابه المحتمل .. وإنما على من يقع في الكفر البواح الصريح كما هو مبين من كلامهم .. فتنبه لهذا!

كذلك يُشرع تحري القصد عند وقوع المرء في الخطأ الغير المقصود أو المتعمد كوقوع المرء في الخطأ عن سبق لسان . أو قل زلة لسان . وهو لا يريد ذلك؛ كالذي قال من شدة الفرح

عندما وجد راحلته بعد أن فقدها:" اللهم أنت عبدي وأنا ربك .. أخطأ من شدة الفرح " كما جاء ذلك في الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم.

وكذلك لو قال ـ بغير لغته أو بلغته ـ كلاماً فيه كفر لكنه لا يعرف أنه من الكفر .. لا يكفر حتى يعرف، لا لكونه لم يقصد الكفر؛ وإنما لأنه لا يعرف أن هذا القول الذي قاله من الكفر .. فهو معذور بانتفاء قصد إتيان الكفر، وليس لكونه لم يقصد الكفر بفعله ـ أو أن يكون كافراً ـ مع علمه المسبق بأن الذي يقوله أو يفعله من الكفر .. والفرق بينهما واضح فتنبه!

فهذا النوع من الخطأ الغير متعمد .. هو الذي ينبغي التحري عن قصد صاحبه .. أو مراعاة قصده .. وهو المعني من كلام أهل العلم عند حديثهم عن اشتراط القصد أو التحري عنه .. وقرائن الحال في الغالب تعين على معرفة ذلك .

والأدلة على ذلك ـ إضافة لما تقدم ذكره من حديث صاحب الراحلة ـ كثيرة، منها قوله تعالى:﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾.

وفي الحديث فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال:" رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه ".

خلاصة القول: أن أهل السنة يراعون شرط القصد عند وقوع الكفر المتشابه المحتمل، وعند الوقوع في الخطأ الغير متعمد .. على النحو المتقدم!

وأهل الأهواء والإرجاء يشترطون معرفة القصد ـ الباطن ـ في الكفر البواح .. سواء صدر هذا الكفر عن خطأ غير متعمد أو متعمد ومراد .. وعلى أي وجه أو صورة كانت .. كما أنهم يشترطون قصد الكفر فيما قد وقع فيه المرء من خطأ مكفِّر .. فتنبه لذلك!!

قالوا: من الكفر العملي والقولي ما هو مخرج من الملة بذاته، ولا يُشترط فيه استحلال قلبي؛ وهو ما كان مضاداً للإيمان من كل وجه؛ مثل سب الله تعالى، وشتم الرسول، والسجود للصنم، وإلقاء المصحف في القاذورات .. وما في معناها. وتنزيل هذا الحكم على الأعيان . كغيره من المكفرات ـ لا يقع إلا بشرطه المعتبر ا– هـ.

قلت: نرد على قولهم هذا في نقطتين:

١– قولهم من الكفر العملي والقولي ما هو مخرج من الملة بذاته، ولا يُشترط فيه استحلال قلبي .. مفهومه أن من الكفر العملي والقولي لا يكون كفراً بذاته إلا بعد النظر إلى شرط الاستحلال القلبي .. وهذا مذهب باطل خبيث يلتقي مع مذهب جهم الضال الذي يشترط للتكفير استحلال القلب وتكذيبه ..!

فإن قالوا: نحن نقصد ونريد من الكفر العملي أو القولي الذي نشترط له الاستحلال .. الكفر العملي الأصغر ..؟!

نقول لهم: كلامكم لا يفيد بذلك ولا يدل عليه .. وخروجاً من هذا الإشكال والتلبيس على العباد كان الصواب أن يقولوا: كل كفر عملي أو قولي أكبر هو كفر يخرج صاحبه من الملة من دون النظر إلى شرط الاستحلال القلبي، بخلاف الكفر العملي الأصغر فإنه لا يكفِّر ولا يكون كفراً بذاته إلا إذا ضم إليه شرط الاستحلال ..!

٢- قولهم وتنزيل هذا الحكم على الأعيان كغيره من المكفرات لا يقع إلا بشرطه المعتبر .. وشرطه المعتبر .كما تقدم من كلامهم . أن تقيم عليهم الحجة بتحقق الشروط علماً، وقصداً، واختياراً ..!!

فكلامهم السابق يفسر كلامهم المشكل الغامض هنا .. وهذا القول مردود شرعاً وعقلاً .. إذ يستحيل على المسلم الذي يدخل الإسلام بشهادتي التوحيد .. ثم هو لا يعرف أنه يجب أن يعظم الخالق .. وأنه لا يجوز له أن يسب الله ورسوله ﷺ .. والعياذ بالله!!

آتوني بمسلم واحد في الأرض يدخل الإسلام بشهادتي التوحيد .. ثم هو لا يعرف أنه لا يجوز له أن يسب الله وأنبياءه ورسله ..؟!

بل إن كثيراً من عوام المسلمين الذين لا يقرؤون ولا يكتبون . مثل مشايخ الإرجاء . عندما يسمعون رجلاً يشتم .. يقولون له: لا تكفر .. فلان يكفر .. أو يُكفِّر ..!

وعليه فاشتراط قيام الحجة على شاتم الله ورسوله .. واشتراط أن لا يكفَّر إلا بشرطه المعتبر الآنف الذكر .. هو من قبيل تعطيل أحكام الله تعالى من أن تأخذ طريقها إلى رؤوس أئمة الكفر والنفاق والزندقة .. وهو كذلك للمشاكلة والتشويش على دين العباد وعقائدهم ..!!

قالوا: ونقول كما يقول أهل السنة: إن العمل الكفري كفر يُكفِّر صاحبه؛ لكونه يدل على كفر الباطن، ولا نقول كما يقول أهل البدع: العمل الكفري ليس كفراً لكنه دليل على الكفر، والفرق واضح ا- هـ.

قلت: أنظر كيف يظهرون إرجاءهم بل وجهميتهم بين ثنايا عباراتهم وكلامهم .. ومفرقاً هنا .. وهناك .. حتى ما إن يقال لهم: تقولون هنا كذا .. إلا ويقولون لك: ولكن قلنا هناك كذا .. وإن قيل لهم تقولون هناك كذا .. إلا وقالوا: ولكن نقول هنا كذا .. فلا يمكن ضبطهم على مذهب أو قول واحد ..!!

فهم يكفرون بالعمل لكونه دليلاً على كفر الباطن والقلب .. أي إذا جاء الكفر العملي الأكبر غير دال دلالة صريحة على كفر القلب فهو لا يكفِّر صاحبه .. ولا يكفرونه أصحابنا هؤلاء .. فأين قولهم الأول هناك . المتقدم الذكر . بأن من الكفر ما هو كفر بذاته لا يُشترط له استحلال القلب ..؟!!

ثم هذا القول هو عين قول جهم الضال وإليك كلام أهل العلم في ذلك:

قال ابن تيمية: ومن هنا يظهر خطأ قول جهم بن صفوان ومن اتبعه .. حيث ظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمناً كامل الإيمان بقلبه، وهو مع هذا يسب الله ورسوله، ويعادي الله ورسوله، ويعادي أولياء الله ويوالي أعداء الله ويقتل الأنبياء، ويهدم المساجد، ويهين المصاحف، ويكرم الكفار غاية الإكرام، ويهين المؤمنين غاية الإهانة ... فإذا أورد عليهم الكتاب والسنة والإجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس المر معذب في الآخرة قالوا: فهذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قلبه، فالكفر عندهم شيء واحد وهو الجهل، والإيمان شيء واحد وهو العلم، أو تكذيب القلب وتصديقه.

فهؤلاء غلطوا في أصلين: .. الثاني: ظنهم أن كل من حكم الشارع بأنه كافر مخلد في النار، فإنما ذلك لأنه لم يكن في قلبه شيء من العلم والتصديق وهذا أمر خالفوا به الحس والعقل والشرع ..ا– هـ.

وقال ابن حزم في المحلى: وأما سب الله تعالى فما على ظهر الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مجرد، إلا أن الجهمية والأشعرية، وهما طائفتان لا يُعتد بهما، يصرحون بأن سب الله تعالى وإعلان الكفر ليس كفراً، قال بعضهم: ولكنه دليل على أن يعتقد الكفر لا أنه كافر بيقين بسبه الله تعالى، وأصلهم في هذا أصل سوء خارج عن إجماع أهل الإسلام ا– هـ.

أما قولهم:" ولا نقول كما يقول أهل البدع: العمل الكفري ليس كفراً، لكنه دليل على الكفر .."!!

أقول: هذا القول البدعي الذي تبرؤوا منه هو نفس قولهم .. ونتيجته نفس نتيجة قولهم، وبيان ذلك: أن أصحابنا هؤلاء يقولون الفعل هو كفر .. لكونه دال على كفر الباطن، فهو كافر لكفر الباطن ..!

والقول البدعي الذي تبرؤوا منه يقول: الفعل ليس كفراً ولكنه دليل على كفر الباطن، فهو كافر لكفر باطنه .. وليس لكون الفعل كفراً!

فاتفقوا في النتيجة وهي تعليق الكفر على الباطن .. واختلفوا في تسمية الفعل ابتداءً هل يُقال عنه كفر أم لا .. وهو خلاف صوري لا قيمة له؛ إذ العبرة بالنتائج وبالمناط الذي يُعلق عليه الكفر .. وهذا الذي اتفقوا به!!

ـ قولهم تحت باب [الصلاة].

قالوا: من كفَّر تارك الصلاة بإطلاق لم يتهم مخالفه بالإرجاء ولا يجوز له ا– هـ.

قلت: نعم لا يجوز أن يتهم مخالفه بالإرجاء إذا كان مخالفه لا يرى كفر تارك الصلاة لكون النصوص الشرعية لا تفيد عنده كفر تارك الصلاة، أو لوجود القرائن الشرعية الأخرى التي تفيد عنده صرف الكفر عن تارك الصلاة .. فمثل هذا هو الذي لا يجوز أن يُرمى بالإرجاء .. ومن فعل فقد وقع في الظلم، ولزمه أن يرمي كثيراً من أهل العلم المعتبرين بالإرجاء وهم منه براء..!

أما إذا كان هذا المخالف لا يرى كفر تارك الصلاة لكون الصلاة عملاً .. ولأن الأعمال عنده مهما عظمت لا يدخل منها شيء كشرط لصحة الإيمان .. فهذا لا بد من أن يُرمى بالإرجاء ولا كرامة .. وليس على من يرميه بالإرجاء حرج إن شاء الله.

قالوا: ومن لم يُكفر تارك الصلاة تكاسلاً لم يرم مخالفه بالخروج، ولا ينبغي له ا– هـ.

قلت: بالنسبة لمن يرى كفر تارك الصلاة .. قالوا: لا يجوز أن يرمي مخالفه بالإرجاء .. أما بالنسبة لمن لا يرى كفر تارك الصلاة .. قالوا: لا ينبغي أن يرمي مخالفه بالخروج ..!!

فالذي يرمي مخالفه في المسألة بالإرجاء .. قالوا عنه: لا يجوز .. الذي يفيد التحريم ووقوع صاحبه في الإثم والوزر ..!

بينما الذي يرمي مخالفه في المسألة بالخروج .. قالوا عنه: لا ينبغي .. الذي يفيد التساهل والتهوين .. وأن صاحبه لا يقع بالوزر والإثم كمن يرمي مخالفه بالإرجاء ..؟!!

أرأيت كيف يعز عليهم الإرجاء .. ويعز عليهم الطعن به .. وكيف أنهم يتساهلون مع من يرمي الآخرين بالخروج أو الخوارج، ولو بغير حق ..؟!!

ثم إذا كان لا ينبغي .. فعلام الشيخ ناصر ـ رحمه الله وعفا عنه ـ يرمي المخالفين له في المسألة بأنهم التقوا مع الخوارج في بعض قولهم، كما في رسالته " حكم تارك الصلاة " حيث يقول: فلو قال قائل بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان، وأن تاركها مخلد في النار؛ فقد التقى مع

الخوارج في بعض قولهم !! ا– هـ. والرسالة قد قدم لها .. وعلق عليها علي الحلبي .. وأقره على ما تقدم من كلامه!!

فعلام لا يُقال للشيخ ناصر وللحلبي .. لا يجوز . أو لا ينبغي . لكم ذلك .. وكلامكم هذا مفاده الطعن بالصحابة، وأكثر السلف . كما يقول ابن تيمية . الذين يرون كفر تارك الصلاة .. وأن تاركها مخلد في النار ..؟!!

أم أن مجرد نقدكم للشيخ ناصر . ولو بالحق . .. تخافون أن يخرجكم من دائرة السلف والسلفية .. أو أن يفرق عنكم الأتباع والرعاع ؟!!

ـ قولهم تحت باب [الحكم بما أنزل الله].

قالوا: الحكم المؤول، وهو اجتهاد المجتهدين، وهو دائر بين الصواب والخطأ، والأجر والأجرين ا– هـ.

قلت: الحكم المؤول ليس محصوراً في اجتهاد المجتهدين وحسب .. وبالتالي فهو دائر بين الصواب والخطأ، والأجر، والأجرين، والوزر .. بحسب المتأول .. والمسألة التي تأول فيها .. وبالتالي فمنهم من يكون له أجر، ومنهم من يكون له وزر .. والله تعالى أعلم.

قالوا: الحكم المبدَّل؛ وهو الحكم بغير ما أنزل الله، ويتردد الفاعل له بين الكفر، والظلم، والفسوق، كما قرره وفصله شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن قيم الجوزية ا– هـ.

قلت: نرد على هذا القول في النقاط التالية:

١– الحكم المبدَّل هو الحكم الوضعي المضاهي لشرع الله تعالى، الذي يُعمل به كبديل عن حكم الله تعالى، بصورة ملزمة للبلاد والعباد.

وصورته أن يقوم الحاكم بتشريع هذا الحكم المبدل من تلقاء نفسه وهواه .. أو أنه يأتي به من مصادر أو مشرعين آخرين قاموا بوضع هذا الحكم .. فيجعله قانوناً بديلاً عن حكم الله تعالى .. وملزماً للعباد والبلاد.

وهو بكلا الصورتين يُعتبر كفراً أكبر .. والحاكم الذي قام بعملية التبديل بكلا الحالتين يكون كافراً كفراً أكبر .. هذا ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة .. وأجمعت عليه علماء الأمة .. وبسط ذلك . على وجه التفصيل . له موضع آخر من أبحاثنا .. لا مجال لذكره هنا إذ المقام هنا مقام تنبيه وإشارات سريعة، لا يناسبه التوسع في الشرح والاستدلال.

٢– من خلال ما تقدم نعلم أن كل حكم مبدل هو من الحكم بغير ما أنزل الله، وليس كل حكم بغير ما أنزل الله هو من الحكم المبدل.

وعليه فتقسيمات أهل العلم للحكم بغير ما أنزل الله .. بأن منه ما يكون كفراً أكبر .. ومنه ما يكون كفراً أصغر .. إنما يريدون الحكم بغير ما أنزل الله بمعناه العام الذي يدخل فيه كل أنواع وحالات الحكم بغير ما أنزل الله .. ولا يريدون الحكم المبدل الخاص . بمعناه المتقدم . الذي يدخل في جانب الحكم بغير ما أنزل الله الذي هو من الكفر الأكبر المخرج لصاحبه عن الملة .. وليس غير.

٣- القول الراجح الذي دلت عليه السنة أن الحكم بغير ما أنزل الله الذي يخرج صاحبه من الملة .. يكون كفراً، وظلماً، وفسقاً أكبر.

وأن الحكم بغير ما أنزل الله الذي لا يخرج صاحبه من الملة .. يكون كفراً، وظلماً، وفسقاً أصغر.

٤- قولهم كما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه الإمام ابن القيم .. هو من الكذب على هذين العالمين الجليلين .. وهو من قبيل إرهاب القارئ . بالباطل والكذب . بأسماء العلماء .. وكأنهم يقولون له حذارنا أن تخطئنا أو لا تتابعنا على ما نقول .. فنحن معنا ابن تيمية وابن القيم .. ونقاتل بسيفيهما .. فمن معك أنت .. وبسيف من تقاتل .. لا أم لك ؟!!

ولكي تعرف أيها القارئ كذب القوم على هذين العالمين العظيمين .. فإننا نطالبهم بأن يظهروا لنا قولاً واحداً لشيخ الإسلام أو لتلميذه ابن القيم يفيد ويدل على أن الحاكم الذي يبدل شرع الله تعالى بشرائع البشر، ويلزم بها العباد والبلاد . كما هو حال طواغيت الحكم المعاصرين الذين يكثرون من الجدال عنهم . ثم هو مع ذلك لا يكفر الكفر الأكبر ..؟!!

قال ابن تيمية في الفتاوى ٢٨/٥٢٤: ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوغ اتباع غير دين الإسلام، أو اتباع شريعة غير دين الإسلام، أو اتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر، وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب ا.هـ.

قلت: هذا فيمن يسوغ مجرد التسويغ .. فكيف بمن يبدل شرع الرحمن بشرع الطاغوت .. ثم هو بعد ذلك يلزم به العباد والبلاد .. لا شك أنه أغلظ كفراً ومروقاً ؟!!

وقال ابن القيم في تفسير قوله تعالى:﴿ فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾. أقسم سبحانه بنفسه المقدسة قسماً مؤكداً بالنفي قبله عدم إيمان الخلق حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر

بينهم من الأصول والفروع وأحكام الشرع وأحكام المعاد وسائر الصفات وغيرها، ولم يثبت لهم الإيمان بمجرد هذا التحكيم حتى ينتفي عنهم الحرج، وهو ضيق الصدر، وتنشرح صدورهم لحكمه كل الانشراح وتنفسح له كل الانفساح وتقبله كل القبول، ولم يثبت لهم الإيمان بذلك أيضاً حتى ينضاف إليه مقابلة حكمه بالرضى والتسليم وعدم المنازعة، وانتفاء المعارضة والاعتراض ..ا– هـ.

قلت: هذا كلام ابن القيم .. أهكذا ترون حال المبدل لشرع الله تعالى بشرائع الكفر والطغيان ..؟!!

قالوا: الحاكم بغير ما أنزل الله يُنظر حاله فإن ترك حكم الله مستحلاً لذلك، أو رأى أنه مخير فيه، أو أن حكم الله لا يصلح لرعاية شؤون الناس، أو أن حكم غير الله أصلح لهم: فهو كافر خارج من الملة؛ بعد تحقق الشروط وانتفاء الموانع، حسب ما يفتي به خاصة أهل العلم من الراسخين في الفقه والدين .

وإن ترك الحكم بما أنزل الله لهوى، أو مصلحة، أو خوف، أو تأويل، مع إقراره ويقينه بخطئه، ومخالفته، فهو واقع في الكفر الأصغر، مرتكب لما هو أكبر من الربا، وأعظم من الزنى، وأشد من شرب الخمر، ولكنه كفر دون كفر، كما قال أئمة السلف وعلماؤهم ا– هـ.

قلت: نعقب على قولهم هذا .. في النقاط التالية:

١– حصر صفات الحاكم الذي يكفر كفراً أكبر فيما تقدم ذكره خطأ .. **كان لا بد من أن يُضاف إليها الصفات التالية:**

منها: الحاكم الذي يعرض عن الحكم بما أنزل الله فلا يحكم بما أنزل الله مطلقاً .. وإن كان غير مستحلٍّ للحكم بغير ما أنزل الله.

ومنها: الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله في التوحيد ..!

ومنها: الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله بدافع الحقد والكراهية، والعداء لما أنزل الله تعالى من الدين والشرائع ..!

ومنها: الحاكم الذي يقع في التبديل .. سواء كان هذا الشرع المبدل من عند نفسه، أم أنه مستورد من عند غيره من الطواغيت .. وسواء رد هذا الشرع المبدل لدين الله .. أم رده لنفسه وهواه، وأهواء البشر ..!

ومنها: الحاكم الذي يسوغ ويروج للقوانين والشرائع الوضعية .. ويدعو الناس إلى التحاكم إليها .. وإن زعم بلسانه أنه يفعل ذلك على غير وجه الاستحلال!

ومنها: الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله .. طاعة للمشركين .. وموالاة لهم، كما قال تعالى:﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ وقال تعالى:﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾.

ومنها: الحاكم الذي يقوم بمهمة التشريع وسن القوانين لمضاهية لشرع الله تعالى ..!

فأي حاكم يتلبس في صفة من هذه الصفات الآنفة الذكر فإنها تخرجه من الملة وإن لم يضم إليها عنصر الاستحلال، أو الجحود، أو الاعتقاد .. وتدمغه بالكفر الأكبر، والظلم الأكبر، والفسق الأكبر.. هذا ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وإجماع علماء الأمة [1].

وكان على هؤلاء الشيوخ أن يذكروها .. وأن لا يتغاضوا عن ذكرها وبيانها للناس.

٢- قولهم " بعد تحقق الشروط وانتفاء الموانع ..!" نرى أنهم يقحمون هذه المقولة في كل شاردة وواردة، ويضعونها في موضعها وغير موضعها .. مما يجعلنا نجزم أنها كلمة حق يريدون منها باطلاً، والباطل الذي يريدونه من وراء هذه المقولة هو أن يقولوا للناس: وإن حصل اتفاق على كفر حاكم من حكام هذا العصر .. فإننا لا نستطيع أن نكفره بعينه .. إلا بعد قيام الحجة وتحقق الشروط . التي هي شروطهم . وانتفاء موانعهم ..!!

وكأن هذا الحاكم .. يعيش في أدغال وصحراء إفريقيا .. لا العلم يصله .. ولا هو يستطيع أن يصل العلم ..؟!!

ثم بعد تحقق شروطهم .. وانتفاء موانعهم .. لا يجوز لأحد أن يقدم على تكفير هذا الحاكم المدلل .. وإنما هو أمر متروك لأهل العلم الراسخين في الفقه .. الذين لا يكفرون أحداً من طواغيت الحكم المعاصرين . على ظهور كفرهم وفجورهم . ولا يُعرف عنهم ذلك .. بل ويعدون الحديث في هذه المسائل من الفتنة التي يجب اعتزالها ؟!!

أشهد أن واضع هذه الرسالة خبير محترف .. لكن في التلبيس والتدليس!!

٣- قولهم في الحاكم الذي لا يكفر ويكون كفره كفر دون كفر:" إن ترك الحكم بما أنزل الله لهوى، أو مصلحة .. أو .. أو .. الخ!

---

[1] " تناولنا الأدلة، وأقوال علماء الأمة الدالة على كفر الحاكم الذي يتلبس بأي صفة من الصفات المذكورة أعلاه في كتابنا " أعمال تخرج صاحبها من الملة " يسر الله تعالى ظهوره والانتهاء منه.

قلت: كيف يكون ترك الحكم بما أنزل الله لمصلحة .. وهل يصح افتراض حصول المصلحة في ترك الحكم بما أنزل الله ..؟!!

لذلك لو قالوا:" لمصلحة مزعومة .." لكان التعبير دقيقاً وصواباً.

ثم نسأل: هذا الذي لا يحكم بما أنزل الله لمصلحة .. ماذا يعني ذلك ؟!

ألا يعني أنه يرى المصلحة والنفع والخير في ترك حكم الله .. وفي التحاكم إلى غير شرعه وحكمه ..؟!

ألا يعني أنه يرى مصلحة العباد والبلاد في غير دين الله تعالى .. وهذا الذي حمله على ترك الحكم بما أنزل الله؟!

ألا يعني ذلك أنه يرى نفسه أبصر بمصالح العباد والبلاد من الله تعالى ..؟!

ألا يعني ذلك تكذيبه لقوله تعالى:﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ ﴾.. ؟!

أليس هو نفسه الذي ذكرتموه في القسم الذي يكفر الحاكم كفراً أكبر:" فإن رأى أن حكم الله لا يصلح لرعاية شؤون الناس، أو أن حكم غير الله أصلح لهم فهو كافر خارج من الملة .. " ؟!!

فإن قلتم: نعم .. وليس لكم أن تقولوا غير ذلك!

نقول لكم: ما الذي حملكم على أن تصنفوه مرة على أنه كافر خارج من الملة .. ومرة . وفي نفس الموضع . على أنه لا يكفر .. وكفره كفر دون كفر ..؟!!

ألم أقل لكم: أنكم خبراء ومحترفون .. لكن في التلبيس والتدليس .. وهذا برهانه!

٤- ما من طاغية من طواغيت الأرض يرد حكم الله تعالى .. إلا لزعم المصلحة التي يراها هو ..؟!

ما من طاغوت تسأله عن سبب تحاكمه إلى الشرائع الوضعية .. وعن سبب توريدها إلى بلاد المسلمين .. إلا ويتعلل لك بالمصلحة ..!

بل ما من أمة من أمم الأرض إلا وتحكم بما تراه عدلاً .. وتزعم فيه المصلحة للناس ..!

فهل ترون لمجرد زعم المصلحة .. قد تحصن الحاكم من الكفر .. وتسربل بموانعكم من التكفير ..؟!

٥- قولهم عن الحاكم الذي لا يكفر .. ويكون كفره كفراً دون كفر بأنه " مرتكب لما هو أكبر من الربا، وأعظم من الزنى، وأشد من شرب الخمر؛ لكنه كفر دون كفر ..."!

أقول: هذا خطاب عاطفي وحماسي .. غير دقيق شرعاً؛ لا ينبغي أن يصدر عن طلاب علم يتتبعون الدليل فيما يقررون ..!

فليس كل صور الحكم بغير ما أنزل الله . التي هي من الكفر دون كفر . يلزم أن تكون أكبر من الربا، وأعظم من الزنى، وأشد من شرب الخمر ..؟!

فهذا الذي يفصل في الخصومات بين أبنائه فيميل في حكمه لولد . لعيونه الخضراء وطلعته البهية . على حساب الولد الآخر .. يعطي أحدهما أكثر من الآخر .. يصفع أحدهما كفاً والآخر كفان .. فهذا حكم بغير ما أنزل الله .. فهل هو عندكم قد أتى بذنبٍ أكبر من الربا، وأعظم من الزنى، وأشد من شرب الخمر ..؟!!

وهذا الذي عنده زوجتين فنام عند إحداهما ليلة زيادة عن الأخرى .. فهو بذلك لم يعدل ولم يحكم بما أنزل الله .. فهو عندكم قد أتى بذنب أكبر من الربا، وأعظم من الزنى، وأشد من شرب الخمر ..؟!

راجعوا عقولكم يا قوم .. وانظروا ماذا تقولون ؟!

قال ابن أبي العز الحنفي في شرح العقيدة الطحاوية: الحكم بغير ما أنزل الله قد يكون كفراً ينقل عن الملة، وقد يكون معصيةً: كبيرةً، أو صغيرة، ويكون كفراً أصغر، وذلك بحسب حال الحاكم .. ا– هـ.

فتأملوا قوله: قد يكون كبيرة، أو صغيرة، ويكون كفراً أصغر .. أي أن من الحكم بغير ما أنزل الله ما يكون . صغيرة أو كبيرة . دون الكفر الذي هو كفر دون كفر .. وهي الصور التي ذكرناها من قبل ونحوها.

ثم قولهم هذا يلزم أن يكون حكام المسلمين من لدن الأمويين .. مروراً بالعباسيين .. وانتهاءً بالعثمانيين .. هم أفجر وأسوأ من الزناة، الذين يقارعون شرب الخمر، ويتعاملون بالربا؛ لأن جميع هؤلاء الحكام في جميع عقودهم عُرف عنهم نوع حكم بغير ما أنزل الله .. وما أسهل استخراج ذلك لمن أراد أن يتتبع سيرتهم وأحوالهم!

لكن لا نعرف أحداً من أهل العلم من رماهم بأنهم أفجر وأسوأ ممن يفجرون بالزنى، وشرب الخمر، ويتعاملون بالربا .. ؟!!

نعيذكم من الوقوع في الغلو . الذي تفرون منه! . أيها الشيوخ .. فكلامكم هذا يثلج قلوب الروافض فتنبهوا !!

والصواب الذي نعتقده وندين به، والذي دلت عليه نصوص الكتاب والسنة: أنه لا شيء أكبر من الربا، وأعظم من الزنى، وأشد من شرب الخمر .. سوى قتل النفس بغير حق .. والشرك الأكبر.

وأن الحكم بغير ما أنزل الله من النوع الذي لا يخرج صاحبه من الملة .. أيضاً هو درجات وطبقات ليس كلها في الحكم أو الوزر سواء .. وذلك بحسب حال الحاكم .. وبحسب المسألة .. وبحسب الموقف .. وبحسب الآثار والنتائج المترتبة .. والله تعالى أعلم.

٦- وأخيراً نقول لهم قد مللتم الناس حديثكم عن تقسيم كفر الحاكم إلى كفرين .. فهلاّ بينتم لنا . من الحكام المعاصرين . من منهم ينطبق عليه حكم الكفر الأكبر .. ومن منهم ينطبق عليه حكم الكفر الأصغر ..؟!!

لماذا المسألة لا تتجاوز عندكم مرحلة التنظير .. ومجرد البحث النظري على الأوراق وفي السطور ..؟!

لماذا لا تنزلوا المسألة إلى أرض الواقع .. ليعرف الناس ما لهم وما عليهم ..؟!

إلا إذا كنتم ترون جميع طواغيت الحكم المعاصرين مسلمين عدول .. وهم فوق أن يُشار إليهم أو أن يناقش حالهم .. ووضعهم .. وحكمهم ؟!!

المشكلة معكم . أيها الشيوخ! . ومع أمثالكم .. ليس تقرير هذا التقسيم العلمي للمسألة .. ولكن المشكلة الحقيقية معكم تكمن في توصيف الحاكم الذي يكفر كفراً أكبر، والحاكم الذي يكفر كفراً أصغر ..!

تكمن في إنزال هذا التقسيم على أرض الواقع .. وواقع بلاد المسلمين بكل وضوح وجرأة، وبيان مَن مِن حكام هذا العصر يكفر الكفر الأكبر .. ومن منهم يكفر الكفر الأصغر؟!!

وكلما حاولنا أطركم إلى مكمن الخلاف الحقيقي في المسألة .. ذهبتم بنا إلى مواطن الاتفاق .. والوقوف . بجدل عقيم . عند مجرد التقسيم العلمي للمسألة ..؟!

ظللتم تتكلمون . بظلم وزور . عن أثر ابن عباس ﷺ .. حتى حفظه الطواغيت منكم عن ظهر قلب .. حتى صار حجة لطواغيت الحكم على ما هم عليه من أنظمة حكم فاسدة .. ومسوغاً لهم في التمادي على ما هم فيه من الغي، والظلم، والكفر ..!

قالوا: السعي لإقامة شرع الله .. والعمل على استئناف حياة إسلامية .. من غير حزبية فاسدة، ولا عصبية كاسدة .. ا- هـ.

قلت: لا أريد أن أناقش هنا طريقة القوم السلبية في السعي من أجل استئناف حياة إسلامية، كما زعموا .. فهذا يُطيل بنا المقام .. ويخرجنا عن موضوع هذه الأوراق .. ولكن الذي أريد الوقوف عنده، والتعليق عليه هو قولهم:" من غير حزبية فاسدة، ولا عصبية كاسدة!" .. وأسجل الملاحظات عليه في النقاط التالية:

١- من يتأمل سلوك القوم وما يصدر عنهم من كتب، ورسائل، وأشرطة .. يجد أنهم وقعوا في سيئات الحزبية الفاسدة من كل وجه ..!

فهم يربون الشباب على التحزب لذواتهم وأشخاصهم .. وعلى التعصب لأسماء بعض الشيوخ ..!

يربونهم على أن لا يقرؤوا إلا لهم .. ونبذ كل من يخالفهم . وإن كان محقاً . بحجج واهية مكذوبة مستترة بمقولة هجران أهل البدع والحزبية ..؟!

يربونهم على عدم إنصاف الحق .. لو جاء من عند مخالفيهم .. وعلى أن لا يقبلوا الحق إلا إذا جاء من قنوات معينة يرتضيها هؤلاء الشيوخ .. ولو جاء الحق من غير طريقهم وقنواتهم فالحق لا يلقى نفس القبول .. إن لم يُرد لمجرد كون هذا الحق جاء من غير طريق شيوخهم ..!!

يربون شبابهم على الحزبية والعصبية العمياء لأسماء بعض الشيوخ .. في الحق والباطل .. وبحيث لا يقبلون في حق هؤلاء الشيوخ أي نقد أو توجيه ولو كان شرعياً وحقاً ..!

يربون الشباب على عقد الولاء والبراء فيهم .. وفي بعض الشيوخ ممن قد توفاهم الله .. فمن والاهم . ولو في الباطل . والوه وقربوه، وأثنوا عليه خيراً . . ومن جافاهم أو نقدهم . ولو في الحق . تبرؤوا منه وعادوه، وحذروا منه ..!!

فبقدر ما يتعصب الشاب إلى أسمائهم وأفكارهم وإرجائهم .. بقدر ما يكون في نظرهم سلفياً وأبو السلفيين!!

هذا كله واقع نلمسه ونعاينه ونشاهده منهم، ومن شبابهم وأتباعهم الذين ينتمون لمدرسة . أو حزب . وتكتل هؤلاء الشيوخ ..؟!!

أليست هذه هي الحزبية الحمقاء الفاسدة شرعاً وعقلاً ..؟!!

تحذرون من خلق .. وتأتون أسوأ ما فيه ؟!! ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾ .

٢- إذا كانوا قد وقعوا . بالقول والعمل . في أقصى معاني الحزبية الفاسدة .. والمذمومة شرعاً وعقلاً .. فما هو المراد من محاربتهم للحزبية .. وعلام التركيز على هذه الكلمة وتصنيف الناس على أساسها؛ فمن كان حزبياً فهو بدعي يجب اعتزاله، ومن كان غير حزبي فهو سلفي سني ..؟!

بشيء من المتابعة والتأمل نجد أنهم يقصدون ويعنون من الحزبية التي يحذرون منها: الحزبية الإيجابية التي تؤرق على الطواغيت مضجعهم وحياتهم .. يريدون أي عمل جماعي

جهادي منظم عليه أمير مطاع يستهدف استئناف حياة إسلامية .. حتى أصبحت محاربة العمل الجماعي .. والجماعات الإسلامية العاملة من أبرز ما يميز السلفية المعاصرة .. وهؤلاء السلفيين؟!

فهم لا يحاربون الأحزاب العلمانية الباطلة .. والأحزاب التي يرتضيها الطاغوت .. والتي هي فساد من كل وجه .. كما يحاربون الجماعات الإسلامية العاملة لهذا الدين ..؟!

كل هذا يجعلنا نجزم أن محاربة الحزبية . في كثير من الأحيان . هي عندهم كلمة حق يقصدون بها باطلاً .. ونصرةً للباطل .. يقصدون منها تنفير الناس عن الجماعات الجادة العاملة لنصرة هذا الدين .. ترضية وعوناً للطواغيت الظالمين!

٣- قالوا أنهم يريدون ويسعون إلى استئناف حياة إسلامية على جميع المستويات .. والسؤال: كيف يتأتى لهم ذلك وهم يحاربون الجماعات .. ومطلق العمل الجماعي المنظم ..؟!

كيف يتأتى لهم ذلك وهم يريدونها جاهلية فردية عشوائية .. لا يعرفون جماعة، ولا إمارة، ولا طاعة ..؟!

فمن السهل على المرء أن يتشبع بما لم يُعط .. وينشد الأهداف العامة الضخمة .. ولكن كيف السبيل لإحيائها وتحقيقها على أرض الواقع .. هنا تكمن المشكلة الكبرى والحقيقية التي تكشف حقيقة مسالك الناس، ومدى جديتهم في نصرة هذا الدين ..!

ـ قولهم تحت باب [الولاء والبراء].

قالوا: ونرى الولاء بين المسلمين ولهم ضمن طاعة الله ورسوله، ومن خلال منهج السلف الأمين، وسبيل علمائه الربانيين ا- هـ.

قلت: قولهم " ونرى الولاء بين المسلمين ولهم ضمن طاعة الله ورسوله .." حق، وهو يكفي، ويحقق المعنى الشرعي للولاء والبراء في الإسلام .. فعلام أضافوا هذه الزيادات " ومن خلال منهج السلف الأمين، وسبيل علمائه الربانيين " ؟!!

وما الضرورة لهذه الزيادة في هذا الموضع ..؟!

الجواب: هو ما أثبتناه عليهم من قبل .. وهو أنهم لا يكتفون في تحديد الولاء والبراء من الآخرين على أساس طاعة الله ورسوله .. فلا بد إضافة إلى ذلك من الدخول في طاعتهم وتمجيدهم .. وفي سلفيتهم وطريقتهم كما يرونها ويؤصلونها هم .. هذا الذي يريدونه من المنهج السلفي الأمين، وسبيل العلماء الربانيين ..؟!

فعلى قدر دخولك في سلكهم وطريقتهم .. وسلفيتهم المشوهة .. تحظى بالولاء والعطاء .. وعلى قدر مخالفتك لهم .. ولنهجهم .. ولطريقتهم المريبة .. على قدر ما تحظى منهم بالبراء والجفاء والعداء .. وكل ذلك يتم . زوراً . باسم المنهج السلفي الأمين .. ولا حول ولا قوة إلا بالله!!

قالوا: ولا يجوز الخروج على الحكام المسلمين، ولا منابذتهم، ولا التثوير عليهم؛ إلا أن نرى كفراً بواحاً، عندنا من الله برهان.

وإذا وقع ذلك كذلك فإن تقدير وقوعه وتنزيله راجع إلى الراسخين في العلم من علمائنا الثقات الأثبات .. دون عواطف عاصفة، ولا حماسات جارفة ا– هـ.

قلت: جيد قولكم: ولا يجوز الخروج .. إلا أن تروا كفراً بواحاً .. !

ولكن ألم تروا بعد من حاكم واحد من طواغيت الحكم المسلطين على رقاب المسلمين في الأرض .. الكفر البواح .. ؟!

ألم تقرأوا في دساتيرهم وقوانينهم عبارات الاستحلال .. والجحود .. والتكذيب .. والكفر البواح .. وما أكثرها ؟!

هاهو الملك الحاكم في البلد التي تقيمون فيها .. وسطرتم فيها هذه الرسالة السلفية .. يقول في دستوره . الذي يلزم به العباد والبلاد . بكل وقاحة وجرأة على الله، في المادة (٣٠) وذلك في صدد حديثه عن خصائصه وصفاته كملك:" الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية ". أي أنه فوق المساءلة .. لا يُسأل عما يفعل .. والذي لا يُسأل عما يفعل تعرفون من هو .. إنه الله تعالى وحده جلَّ جلاله!

أليس هذا من الكفر البواح .. ومن التشبيه الصريح للمخلوق بخصائص وصفات الخالق سبحانه وتعالى ..؟!!

فإن قلتم: لا .. كذبتم .. ثم ألف كذبتم!

وإن قلتم: نعم .. ولا بد لكم من ذلك!

نقول لكم: أين تكفيركم له ولنظامه .. وأين خروجكم عليه، وجهادكم ضده .. وأين تعبئة الأمة وحضها على الخروج عليه ..؟!!

لم نجد عندكم جواباً يذكر ..؟!!

بل نجد عندكم التخذيل والذود عن الطواغيت .. ورمي المجاهدين بأنهم أصحاب فتنة وتثوير وغير ذلك من عبارات الطعن والتجريح .. كلما أراد المسلمون في قطر من الأقطار بأن يتحرروا من ضغط وهيمنة كفر الطواغيت الحاكمين في بلادهم ..؟!!

كل ذلك يجعلنا نجزم أن كلامكم هنا هو للتنظير والاستهلاك .. لا يتبعه منكم أدنى عمل أو مواقف تصدقه أو تترجمه إلى واقع وعمل .. ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾ .

ثم هؤلاء الربانيون الراسخون في العلم الذين تقصدونهم .. لم نسمعهم مرة حكموا على طاغوت من طواغيت الحكم بالكفر . وما أكثرهم . ثم حضوا الأمة على الخروج عليه ..؟!

مما يجعلنا نشك بأنهم من العلماء الربانيين الراسخين في العلم الذين لا يخشون في الله لومة لائم .. كما تقولون وتزعمون ؟!!

مما يجعلنا نشك بأنهم من الأمناء على دين الله الذين يُرجع إليهم في مثل هذه النوازل والمسائل ..؟!

وهل العلماء الربانيين هم الذين تقصدونهم وتعنونهم .. دون غيركم؟!

أنتم أصحاب هوى .. وبالتالي تصنيفكم للناس، وتقسيمكم للعلماء .. بأن هذا عالم رباني وذاك ليس بعالم رباني .. هو غير معتبر عند المسلمين .. إلا من دخل في تقليدكم وحزبكم .. وناصركم على أهوائكم .. من عميان البصر والبصيرة؟!!

كم من عالم عامل قضى نحبه شهيداً . ولا نزكيهم على الله . ثم حكمتم عليهم بأنهم علماء فتنة .. ومن أهل البدع ..؟!!

وكم من شخص .. لا علم له ولا عمل يُذكر .. ولا نعرف كيف نما وترعرع، ومن وراء ظهوره وتفخيمه .. ثم تصنفونه للأمة على أنه العالم العلامة، والإمام الأعظم . إمام الجرح والتعديل! . الذي جمع الخير كله .. كقولكم في ربيعكم المشبوه هذا ..؟!!

ثم هؤلاء العلماء الذين تقصدونهم . أمثال ربيعكم وغيره . في حال لم يتكلموا كما هو حالهم .. ولم يبينوا حكم الله تعالى في طواغيت الحكم الجاثمين على مقدرات وصدر الأمة .. وآثروا الصمت رهبة أو رغبة أو جهلاً أو ولاءً .. هل ترون إن هم فعلوا ذلك أن أحكام الله تتعطل لا يجوز العمل ولا الإفتاء بها ؟!!

وهل المحكم من الدين لا يمضي .. ولا يجوز العمل به إلا إذا وقع عليه علماؤكم الربانيين هؤلاء الذين تقصدونهم ..؟!

وما الدليل على ذلك ..؟!!

فعلم العلماء . يا قوم! . لا يُعرف بحفظ المتون أو كثرة المؤلفات .. أو شهرة الصيت والاسم .. وإنما يُعرف بالمواقف التي يصدع فيها بالحق .. يوم أن يسكت الناس رهبة أو رغبة .. وإن أدى ذلك إلى سجنه، أو نفيه، أو إعدامه وقتله..!

يُعرف بمطابقة عمله لعلمه .. ومطابقة علمه لعمله .. فالعلم والعمل عنده يصدقان بعضهما البعض .. ولا يكذبان بعضهما البعض!

يُعرف بالبلاء الذي يلقاه . مخلصاً مقبلاً غير مدبر . في الله ﷻ ..!

كما عُرف ذلك عن سلفنا وأئمتنا وعلمائنا أمثال: الحسين .. وابن الزبير .. وسعيد بن الجبير .. وسعيد بن المسيب .. وأحمد بن حنبل .. وابن تيمية .. والعز بن عبد السلام .. ومحمد ابن عبد الوهاب .. وسيد قطب .. وغيرهم الكثير الكثير!

أعجب لعالم يُصنَّف كعالم من العلماء .. ثم هو لا يُبتلى . ولا يريد أن يبتلى . في الله .. ولم يتمعر وجهه . يوماً من الأيام . غضباً لله ﷻ ولحرماته .. رغم أن الطواغيت يُملئون عينيه بمشاهد الفجور، والكفر، والمنكرات ..؟!!

ـ قولهم تحت باب [المرجئة].

قالوا: وأما من قال: إن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعات، وينقص بالمعصية، وإنه قول، وعمل، واعتقاد، فقد برئ من الإرجاء كله، أوله وآخره ..ا– هـ.

قلت: ليس من أتى بتعريف الإيمان مجرد تعريف .. ثم هو بالقول والعمل .. ومن خلال تأصيلاته وشروحاته الأخرى يأتي بما يناقض ويضاد تعريفه للإيمان .. يكون قد برئ من الإرجاء!

فالقضية لا تقف عند مجرد القول بتعريف السلف للإيمان .. ثم يكون التأصيل والتقعيد مبني على أصول جهم وغلاة أهل الإرجاء ..؟!!

فالذي يقول الإيمان: اعتقاد، وقول، وعمل .. لزمه أن يقول الكفر كذلك يكون: بالاعتقاد، والقول، والعمل ..!

أما أنتم تقولون فقط بالكفر الاعتقادي .. والكفر القولي أو العملي .. هو كفر لأنه يدل على كفر الباطن أو الاعتقاد .. ومتى امتنعت هذه الدلالة انتفى أن يكون القول أو الفعل كفراً أكبر يخرج صاحبه من الملة ..؟!!

فمن يدخل العمل في مسمى الإيمان .. يلزمه . على أصول سلف الأمة . أن يكفِّر من انتفى عنه جنس العمل، أو مطلق العمل، أو العمل بالتوحيد .. وأنتم ليسوا كذلك!

ولزمه أن يجعل العمل من أصوله وأركانه .. كما القول، والاعتقاد .. وأنتم ليسوا كذلك .. !!

ومن يقول: الإيمان يزيد بالطاعات، وينقص بالمعصية .. لزمه أن يعتبر العمل الكفري الأكبر يزيل مطلق الإيمان من القلب..!

وأنتم سويتم بين المعصية وبين الكفر من حيث أثرهما على الإيمان في القلب .. وجعلتم الذي لا يحكم بما أنزل الله مطلقاً كالذي لا يحكم بما أنزل الله مرة واحدة ..؟!!

حملتم الكفر العملي الأصغر، وأقوال أهل العلم فيه .. على الكفر العملي الأكبر .. وسويتم بينهما من حيث الأثر على نقصان الإيمان .. فكما العمل الأصغر لا يزيل الإيمان .. كذلك الكفر العملي الأكبر لا يزيل الإيمان!

المرجئة الأوائل: قالوا لا يضر مع الإيمان ذنب .. وأنتم قلتم لا يضر مع الإيمان كفر .. وهذا أشنع وأسوأ .. وصورة ذلك عندما لم تنفوا الإيمان عمن يفعل الكفر .. فالمرء عندكم مهما يمارس الكفر البواح بالقول أو العمل لا يزيل عنه الإيمان إلا إذا ضم إليه الاستحلال القلبي .. أو التكذيب القلبي!!

المرجئة الأوائل كانوا أصدق منكم حديثاً .. أتوا بتعريفاتهم والتزموا بأصولها ودلالاتها، ومعانيها .. وأنتم أتيتم بتعريف السلف للإيمان .. والتزمتم بأصول وفهم غلاة المرجئة .. ثم قلتم للناس نحن السلف .. وهذه هي عقيدة السلف!!

كل أبحاثكم .. وأشرطتكم هي دالة على ذلك .. وشاهدة عليكم .. وعلى إرجائكم .. وما خبر فتاوى هيئة كبار العلماء القاضية بإرجاء الحلبي وكتبه .. ببعيد!

فالقضية . يا قوم! . لا تبدأ ثم تنتهي عند حدود القول بالتعريف .. ثم تنفلتوا . كيفما تشاءون . من حدود ومفاهيم، وأصول، ولوازم هذا التعريف ..؟!!

أشهد أن واضع هذه الرسالة خبير محترف .. ولكن في التلبيس والتدليس!

ـ قولهم تحت باب [الخوارج].

قالوا: التفصيل العلمي المتقدم في مسألة الحكم بما أنزل الله هو طريق السلف الصواب، وسبيل أهل السنة الحق، فمن حاد عنه غلواً وإفراطاً فقد وافق الخوارج، ومن انحرف عنه تقصيراً أو تفريطاً فقد وافق المرجئة ا– هـ.

قلت: أما قولهم بأن "التفصيل العلمي المتقدم في مسألة الحكم بما أنزل الله هو طريق السلف الصواب .." !

أقول: كذبوا على السلف رضوان الله تعالى عليهم .. بل هو تفصيل الحلبي والمدخلي وإخوانهما(١) .. وقد تقدم الرد عليه بما يغني عن الإعادة هنا!

ثم أرأيتم كيف يعتبرون آراءهم وأقوالهم وشذوذاتهم .. هي أقوال السلف .. ومذاهب السلف .. من زاغ عنها ضل وهلك ..؟!

تأمل كيف يكسون مواقفهم وشذوذاتهم وأهواءهم القدسية .. وذلك عندما ينسبونها زوراً وبهتاناً إلى قول ومذهب السلف ..؟!

فهم يعرفون لما لهذه الكلمة . السلف . من وقع وأثر طيبين على النفس .. لذلك نراهم يرهبون الناس بها .. وكأنهم يقولون: فمن خالفنا .. فقد خالف السلف .. ومن يخالف السلف فقد ضل وهلك ..!

ومن وافقنا واتبعنا وآثرنا على غيرنا .. فقد اتبع السلف .. وهو من الفرقة الناجية المنصورة ولا بد "[١]"..!!

فالسلف نحن .. ونحن السلف .. وغيرنا هو الخلف "[٢]"..!!

ـ قولهم تحت باب [الجهاد في سبيل الله].

قالوا: مكانة الجهاد من الدين محفوظة معروفة؛ بحيث لا يُقدَّم على ما هو أهم منه، ولا يؤخر على ما هو دونه مكانة ومنزلة .. ا– هـ.

قلت: الحديث عن التقديم والتأخير .. وتقديم الأهم وتأخير المهم أو الأقل منه أهمية ومكانة .. تكون عندما يكون المهم معارضاً للأهم .. ولا يمكن الجمع بينهما .. فحينئذٍ يُقدم الأهم، ويُشرع الحديث عن تقديم الأهم وتأخير المهم ..!

وشعيرة الجهاد في سبيل الله . وبخاصة عندما يتعين ويصبح فرضاً . لا يتعارض مع شعائر الإسلام الأخرى .. بحيث يصعب الجمع بينه وبينها، لكي يكون مبرراً لنا بعد ذلك للحديث عن الأهم والمهم .. وأيهما يُقدم أو يؤخر ؟!!

"[١]" يوم أن صدر كتابي " صفة الطائفة المنصورة التي يجب أن تكثر سوادها " .. فاجأني " علي الحلبي " ونحن في متجر أبي ليلى، وهو يقول لي بانفعال وعصبية: من تعنون بالطائفة المنصورة .. نحن الطائفة المنصورة .. نحن الطائفة المنصورة .. يزكون أنفسهم على الله!!

"[٢]" أرى أن مصطلح " السلف .. والسلفية " كغيره من المصطلحات والمفاهيم الإسلامية قد يحتاج إلى تنقيح وإزالة ما علق به من مفاهيم وتصورات خاطئة خارجة عن دلالاته ومعانيه .. بفعل هؤلاء القوم الذين ينسبون أنفسهم وأهواءهم وانحرافاتهم إلى السلف والسلفية .. والسلفية الحقَّة منهم براء؟!

بل الجهاد هو السياج الشرعي الذي يحمي جميع شعائر الإسلام الأخرى .. ومن دونه لا تقوم لهذه الشعائر قائمة صحيحة يُعز الله تعالى بها الدين وأهله ..؟!

فبداية حديثهم عن الجهاد في سبيل الله بهذه الطريقة المبطنة الخبيثة .. يريدون منها أن يقولوا للناس: لا تكثروا من الحديث عن الجهاد .. ولا تأخذوا علينا عدم شروعنا في الجهاد؛ لأن هناك أولويات ينبغي أن تُقدم على الجهاد في سبيل الله .. هي التي صرفتنا عن الجهاد، وشغلتنا عنه ..؟!!

هناك التصفية والتربية .. التي لها بداية ولا يمكن أن يُعرف لها نهاية .. !!

فهو شعار جعلوه مبرراً لهم للتخلف عن كل غزوة أو سرية تنطلق للجهاد في سبيل الله .. منذ أكثر من خمسين سنة!

ويا ليتهم صفُّوا وربوا .. لهان الخطب .. ولكن لا هم صفوا وربوا .. ولا هم جاهدوا في سبيل الله..؟!

ثم أي تصفية وتربية هذه التي تكون داخل صالات التكييف والتنظير .. بعيداً عن ساحات الوغى والجهاد والتضحية في سبيل الله ..؟!!

هل فاتكم حديث ابن المبارك لعابد الحرمين .. وما قال فيه من أشعار .. أم أن ابن المبارك ليس من السلف والسلفيين ..؟!!

ثم ما بالنا نراكم عندما تسمعون من يتكلم على بعض السنن والنوافل بأنها ليست مهمة الآن .. ولا ينبغي الانشغال بها عن الفرائض .. أو تقديمها عليها .. تنكرون عليه أشد الإنكار، وتقولون له: لا يوجد في دين الله مهم وأهم .. أو شيء غير مهم .. كل دين الله مهم .. ينبغي أن نأخذ دين الله كاملاً ونعمل به كاملاً من غير إفراط ولا تفريط ..!

علام تؤصلون هذا التأصيل عندما تُذكر بعض السنن والنوافل .. وعندما يُذكر الجهاد في سبيل الله تنقضون ذلك .. وتتكلمون عن الأهم والمهم .. وعن التأخير والتقديم .. وعن أولوياتكم أولاً ..؟!!

لا تنكروا علينا .. ولا على غيرنا .. لو رميناكم بأنكم أصحاب أهواء .. وتلبيس وتضليل، وتدليس .. وكان الله في عون من يجالسكم ويسمع لكم!

قالوا: ينقسم الجهاد إلى قسمين: الأول: جهاد الفتح والطلب، ويجب أن تتوفر فيه الشروط الشرعية الآتية: الإمام، الدولة، الراية.

الثاني: جهاد الدفع، وهو فرض على جميع أهل البلاد التي يدهمها العدو الصائل فرضاً عينياً؛ فإذا عجزوا أمدهم من هو مجاور لهم من أهل الثغور وهكذا .. ا– هـ.

قلت: نرد على قولهم هذا .. في النقاط التالية:

١– قولهم بأن جهاد الطلب يجب أن تتوفر له شروط . لا يمضي الجهاد من دونها . وهي: الإمام .. والدولة .. هو قول ساقط لا أصل له في الشريعة .. وهو بخلاف ما دلت عليه أدلة الكتاب والسنة التي تحض على الجهاد والتي جاءت مطلقة في كل زمان وإلى قيام الساعة . سواء كان للمسلمين إمام عام ودولة، أو لم يكن لهم إمام عام ودولة . لا يقيدها قيد أو شرط كشروطهم هذه: الإمام والدولة .. التي ما أنزل الله بها من سلطان!

وفي السيرة قد ثبت أن الجهاد ماضٍ من دون إمام ولا دولة .. كما حصل لأبي بصير ومن معه من الصحابة عندما خرجوا . من تلقاء أنفسهم . لقتال قريش، وطلب قوافلها من دون إذن الإمام العام الممثل يومئذٍ في شخص النبي ﷺ .. وخارج نطاق حدود المدينة التي تمثل يومئذٍ حدود الدولة الإسلام .. والنبي ﷺ لم ينكر عليهم ذلك!

وهذه مسألة لو أردنا أن نبحثها هنا بشيء من التفصيل لاحتاجت منا إلى مصنف كامل ومستقل .. وبحثها له مواضع أخرى من أبحاثنا، كما في " صفة الطائفة المنصورة " و " الطريق إلى استئناف حياة إسلامية .." و " لماذا الجهاد في سبيل الله "، فلينظرها من شاء.

٢– قولهم و " الراية " إن كانوا يقصدون بالراية الإسلام .. فقد صدقوا .. وإن كانوا يقصدون ويريدون . وهذا ما يدندنون حوله دائماً . بالراية .. السلفية .. فقد كذبوا .. لأن الجهاد ماضٍ مع كل بر وفاجر، وماضٍ مع أهل البدع على أهل الكفر والإلحاد .. وإن الله تعالى ينصر هذا الدين بالرجل الفاجر، وبأقوامٍ لا خلاق لهم!

٣– عندما انتقلوا للحديث عن جهاد الدفع لم يذكروا شروطهم " الإمام، والدولة، والراية " ولم ينفوها .. وكان يُستحسن بهم . من باب الأمانة العلمية . أن يقولوا: جهاد الدفع وهو فرض على جميع أهل البلاد التي يدهمها العدو .. لا يُشترط له إمام ولا دولة ..الخ!

٤– الخلاف على جهاد الطلب .. هل يُشترط له إمام ودولة أم لا .. هو خلاف علمي نظري لا قيمة له على أرض الواقع . في هذا الزمان . لأن جميع المسلمين في هذه المرحلة يعيشون مرحلة جهاد الدفع .. دفع المعتدي الصائل ..!

٥– هذا العدو الصائل يمكن أن يكون كافراً . كفراً أصلياً . وافداً بقواته من الخارج إلى بلاد المسلمين كما هو الحال في فلسطين، وفي الشيشان، وكشمير، والولايات الإسلامية في

يوغسلافيا، والولايات الإسلامية التي لا تزال إلى الساعة تحت سيطرة وهيمنة القوات الروسية الملحدة .. وغيرها من بلاد المسلمين التي غزوها الكفار واستوطنوا فيها .. وما أكثرها!!

ويمكن أن يكون كافراً كفر ردة .. كما هو الحال في أكثر أمصار وبلاد المسلمين التي تعاني من وطأة تسلط طواغيت الكفر والردة على مقدرات العباد والبلاد .. وكانت الأمانة العلمية تقتضي منهم أن يشيروا إلى هذا التفصيل ..!

٦- رغم الدول والأقطار الإسلامية العديدة التي تعيش حالة جهاد الدفع . بشقيه جهاد العدو الصائل الكافر .. وجهاد العدو الصائل المرتد . لم نجد لهؤلاء الشيوخ أي مساهمة فعلية تذكر ..!

وإنما نجد منهم الغمز، واللمز، والطعن .. والتجريح بالمجاهدين ؟!

آتوني بجهاد معاصر أيدوه .. وباركوه .. أو شاركوا فيه ولو بالشيء اليسير ..؟!

أهكذا يكون التعامل مع واجب وفرض من فرائض الإسلام ..؟!

أهكذا يكون إحياء فريضة الجهاد في تلك الأمصار .. وما أكثرها ..؟!

ما قيمة حديثكم عن جهاد الطلب .. وجهاد الدفع .. وأنتم لا تشاركون، ولا حتى تؤيدون .. لا جهاد طلب .. ولا جهاد دفع ؟! ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ﴾.

قالوا: ولا بد للجهاد الشرعي من الإعداد الشرعي؛ وهو قسمان:

أولاً: الإعداد التربوي الإيماني؛ بحيث تكون الأمة قد أقامت حقيقة العبودية لرب العالمين ﷻ وربت نفوسها على كتاب الله، وزكتها على سنة نبيها، ونصرت دين الله وشرعه .ا-هـ.

قلت: هذا إعداد من لا يريد أن يجاهد .. ولا يفكر بالجهاد أصلاً .. لأن اشتراط هذا المستوى من الإعداد التربوي الإيماني .. وعلى مستوى الأمة .. لم يكن محققاً في القرون الأولى بعد قرن الصحابة رضوان الله عليهم .. فضلاً عن إمكانية تحققه في هذا الزمان الذي أضحى الإسلام فيه غريباً ..؟!!

وبخاصة أن قوى الشر والكفر . بحكم ما تملك من قوة ووسائل . يفسدون في ساعة ما يصلحه مجموع الدعاة في سنة ..!

ما تقدم لا يعني أنني أتجاهل هذا النوع من الإعداد الهام .. لا .. ولكن نطالب باشتراط الحد المقبول والمعقول شرعاً وعقلاً ..!

ولو قالوا: بحيث تكون الطائفة المجاهدة .. أو الطليعة التي تقود عملية الجهاد .. تكون كذا وكذا .. إلى آخر كلامهم، بدلاً من قولهم بحيث تكون الأمة التي يزيد تعدادها عن المليار مسلم .. لكان قولهم أقرب للواقعية والصواب .. والله تعالى أعلم.

ـ قولهم في الخاتمة.

قالوا: هذا آخر ما وفقنا الله جلّ وعلا إليه في كتب هذه المسائل، وضبطها وتقريرها على ضوء منهج السلف، وطريقة أهل السنة ..ا– هـ.

قلت: لو قالوا على ضوء منهجنا .. وطريقتنا نحن فلان وفلان وفلان .. بدلاً من قولهم على ضوء منهج السلف، وطريقة أهل السنة .. لكان صواباً، وأكثر إنصاف وتأدب مع السلف الصالح ومنهجهم ..!

ولكن كما ذكرت لكم من قبل: فإن القوم لا يتورعون أن يلصقوا كل مشينة يفعلونها أو يقولون بها .. بالسلف الصالح .. وبمنهج السلف .. والسلف الصالح من شذوذاتهم وأهوائهم، وآرائهم الباطلة براء ..!

والذي حملهم على هذا الزور والكذب هو أن تروج بضاعتهم وأفكارهم الكاسدة على العباد وبسطاء الناس ..!

فهم يعرفون أنهم لو صدقوا القول، وقالوا: هذه أقوالنا وآراؤنا .. لما أقبل عليهم أحد ولما سمع لهم أحد .. بخلاف قولهم: هذه أقوال وتقريرات السلف الصالح .. وعلى طريقة أهل السنة .. فإن بضاعتهم تروج، وتنفق !!

ـ المكتبة المنهجية التي نصحوا بها طالب العلم.

نصحوا طالب العلم بتسعة وثلاثين كتاباً ورسالة .. هذا تقسيمها بحسب كاتبيها ومؤلفيها:

١– علي الحلبي .. (١١) كتاباً !!!

٢– سليم الهلالي .. (١٠) كتب !!!

٣– ربيع المدخلي .. (٥) كتب !!

٤– خالد العنبري .. (٣) كتب !

٥– مشهور حسن .. (٢) كتابان !

٦– محمد موسى نصر .. (١) كتاب!

٧– الشيخ محمد ناصر الدين الألباني .. (٣) رسائل صغيرة، اثنتان منهما نفس الموضوع؛ وهو " وجوب الأخذ بحديث الآحاد .." !!

٨- محمد عيد عباسي .. (١) كتاب!

٩- أبو الحسن المأربي .. (١) كتاب !

١٠- الشيخ مقبل الوادعي .. (١) كتاب!

١١- عبد الملك رمضاني الجزائري .. (١) كتاب!

ـ التعليق:

أرأيت .. هذه هي المكتبة السلفية السنية التي ينصحون بها طالب العلم ..؟!

هذه هي مكتبة السلف الصالح التي يربون الشباب عليها ..؟!

سلفنا الصالح لم يخلفوا للأمة كتباً تستحق أن ينصحوا بها شبابهم .. وطالب العلم ؟!!

ابن تيمية .. ولا تلميذه ابن القيم .. ولا محمد بن عبد الوهاب .. كتبوا شيئاً يستحق أن يُذكر .. أو أن ينصحوا به طالب العلم ؟!!

قالوا في مقدمة رسالتهم السلفية هذه:" فكان لزاماً أن ننشر هذا الموجز؛ ليعلم القاصي والداني ما نحن عليه منذ ثلاثة عقود . بحمد الله وفضله . من عقيدة سنية صحيحة، ومنهج سلفي صريح، تعلمناه من مشايخنا الفضلاء الأحبة: أبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، وأبي عبد الله عبد العزيز بن باز رحمهما الله، وأبي عبد الله محمد الصالح العثيمين حفظه الله ورعاه .. " ا- هـ.

والسؤال: ما دمتم قد تعلمتم العقيدة السنية الصحيحة .. والمنهج السلفي الصريح! من هؤلاء الشيوخ . رحمهم الله تعالى . .. فعلام لم تذكروا كتبهم .. وتنصحوا بها طالب العلم .. أم أن هؤلاء الشيوخ الأفاضل على كثرة مؤلفاتهم وكتبهم ليس فيها ما يستحق أن يُقرأ أو أن تنصحوا بها طالب العلم ..؟!!

ألم أقل لكم: أن السلفية التي يدعون إليها هؤلاء القوم هي سلفيتهم وأهواءهم وآراءهم .. وأن المنهج السلفي الذي يدعون الناس إليه هو منهجهم، وطريقتهم .. وليست سلفية ولا منهج سلفنا الصالح رضي الله تعالى عنهم!

أعلم أنه سيأتي من يقول لي: قد أغلظت على القوم يا أبا بصير ..؟!!

وجوابي لهؤلاء . مع تقديري الكبير لملاحظتهم .: انظروا أولاً إلى حجم الانحراف .. والتلبيس .. والتضليل الكبير .. الذي وقع فيه هؤلاء القوم .. يهون عليكم إغلاظي، وتهون شدتي ..!

وهي شدة . ليست لذاتها . ما أردت منها إلا النصح والإصلاح ما استطعت ..﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلا الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾.

ـ إنصاف لا يمنعنا الخلاف منه.

قد عرفت الشيخ محمد موسى نصر عن قرب لأكثر من خمس سنوات، فهو أخ كريم، وشيخ فاضل، حافظ قارئ، قليل الهوى .. يحب السنة وأهلها .. ويحب الجهاد وأهله .. وله تجربة طيبة في الجهاد الإفغاني .. نسأل الله تعالى أن يتقبل منه، ويحفظه.

لا تهمه الأضواء .. ولا يسعى للظهور .. أو صرف وجوه الناس إليه .. من يراه عن بعد يهابه ويخافه .. ومن يقترب منه ويجالسه يحبه ويستأنس به ولا يحب مفارقته .. هذه خصال حميدة عرفناها من الأخ الشيخ نشهد له بها .. أحببناه لأجلها .. ولا نزكيه على الله.

وعتبنا على الشيخ مداراته للقوم .. ومجالسته لهم .. وسكوته على باطلهم .. واتكاء القوم عليه في الباطل .. ومن ذلك توقيعه على مثل هذه الرسالة؟!

اعلم يا أبا أنس أن من يجالس نافخ الكير لا بد من أن يصيبه شيء من أذاه ودخانه، ورائحته النتنة .. وأنت أصابك ما ترى بسبب سكوتك الطويل على هؤلاء القوم، ومجالستك لهم، ودخولك مداخلهم المظلمة .. وإقرارك لهم على ما كتبوه في رسالتهم السلفية المزعومة هذه وغيرها..!

ثم اعلم كذلك أن الأمر قريب .. وإنا غداً لمودعون ومفارقون .. ثم إننا لموقوفون ومسؤولون .. فاعدد جواباً على كل ما أخذناه عليكم في هذه الرسالة .. ولا أريد أن أزيد على ذلك.

هذا ما أردت بيانه من ملاحظات وردود على رسالتهم الموسومة " بأصول العقيدة السلفية!" .. سائلاً المولى ﷻ أن ينفع بها الجميع .. إنه تعالى سميع قريب مجيب.

وصلى اللّه على سيدنا ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

وآخر دعوانا أن الحمد للّه رب العالمين.

١٤٢٢/٢/٢هـ — **عبد المنعم مصطفى حليمة**

٢٠٠١/٤/٢٥ م. — **أبو بصير**

www.abubaseer.com